مجتمع

غينيا: قتلى بانهيار أرضي في منجم ذهب

لقي 15 شخصاً على الأقلّ مصرعهم في انهيار أرضي، وقع يوم السبت، في منجم للذهب، شمال شرقي غينيا. وقال شهود: «المأساة وقعت في منجم غير قانوني وتسبّبت فيها صخرة ضخمة كانت متدلية وانفصلت لأسباب مجهولة». ولم يتّضح ما إذا كان الضحايا قضوا سحقاً من جرّاء سقوط الصخرة عليهم أم طُمروا بالأتربة الناجمة عن الانهيار الأرضي. وقال مسؤول في الصليب الأحمر إنّ عدداً من العمال الآخرين قد يكونون محتجزين داخل المنجم، مشيراً إلى أنّ الانهيار الأرضي أغلق عدداً من المداخل المؤدّية إليه. (فرانس برس)

فرنسا: قتلى بانهيارين ثلجيين في جبال الألب

لقي سبعة أشخاص مصرعهم في انهيارين ثلجيين وقعا يوم السبت في جبال الألب الفرنسية، بحسب ما أفادت السلطات التي حذّرت من عدم استقرار الغطاء الثلجي بسبب ارتفاع درجات الحرارة. ووقع الانهيار الثلجيّ الأول في منتجع فالوار الواقع في منطقة «كول دو غالي بيه» على ارتفاع 2642 متراً فوق مستوى سطح البحر. وأسفر الحادث عن مصرع أربعة أشخاص. أما الانهيار الثلجي الثاني فوقع في جبل «بوري» الذي يصل ارتفاعه إلى 3779 متراً ويقع ضمن سلسلة جبال فانوز، وأسفر الحادث عن مقتل ثلاثة أشخاص. (فرانس برس)

إسبان يحتفلون بتخفيف القيود الصحية

سُمح للإسبان أخيراً بمغادرة مناطقهم بعد الرفع الجزئي للتدابير الصحية. وشمل انتهاء الإجراء الاستثنائي معظم المناطق الإسبانية، إذ عبّر السكان عن ابتهاجهم بالهتاف والتصفيق وعزف الموسيقى. وقال أوريول كوربيّا (28 عاماً) الذي خرج إلى الشارع في برشلونة (شمال شرق) للاحتفال «يبدو الأمر وكأنّه حفل رأس السنة، نستعيد نوعاً ما الحياة الطبيعية والحرية». وفي العاصمة مدريد قالت مصممة المجوهرات بلانكا فالس إنّها متشوقة للسفر إلى غاليسيا (شمال غرب) في عطلة الأسبوع المقبل لحضور عيد ميلاد. وتابعت: «لقد سئمت جداً من البقاء سجينة كنت أشعر أنّي محبطة ومقيدة ومفتقدة إلى الحرية». وعدا عن فترة عطلة عيد الميلاد عندما تم تخفيف القيود لبضعة أيام للسماح بلمّ شمل العائلات، لم يتمكن الإسبان من مغادرة مناطقهم منذ فرض حالة الطوارئ في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي. وأُجبرت السلطات، بعد ارتفاع الإصابات عقب عيد الميلاد، على مواصلة إغلاق المناطق. وإذا كان رفع حالة الطوارئ يعني رفع حظر التجول وفتح المناطق، فإنّه لا يعني إزالة كلّ القيود في أحد أكثر البلدان الأوروبية تضرراً من الوباء مع تسجيل نحو 79 ألف وفاة و3,5 ملايين إصابة. من جهته، أكد كبير علماء الأوبئة في وزارة الصحة الإسبانية فرناندو سيمون، أنّه «يجب أن يعي الناس أنّه ينبغي عليهم الاستمرار في تطبيق التدابير... لا يمكن استبعاد أيّ شيء يتعلق بتطور الوباء». (فرانس برس)

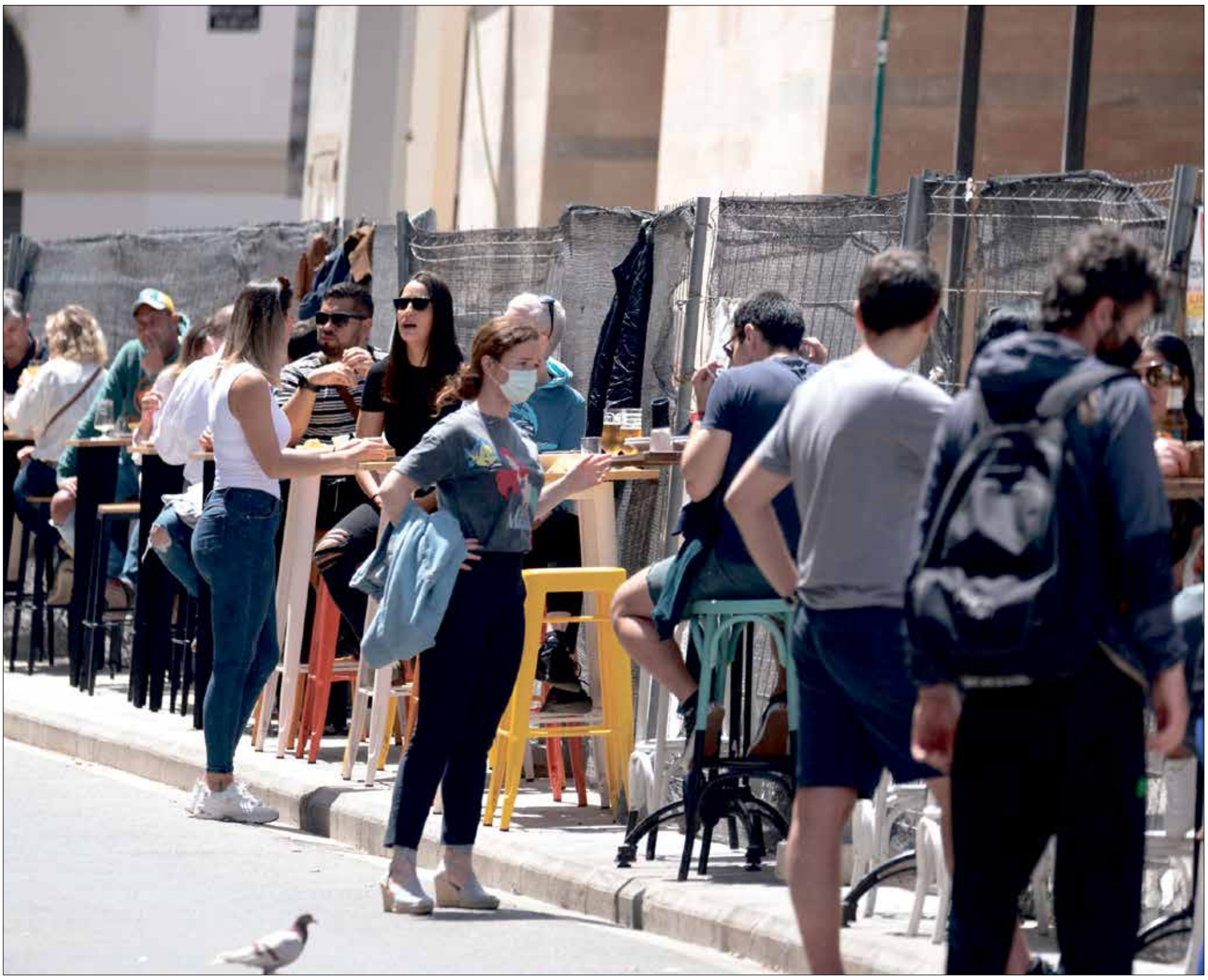

(خوسيه خوردان/ فرانس برس)

صراع سياسي حول اختبارات الكويت

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تحوّلت قضيّة اختبارات الثانوية العامة الورقية في الكويت إلى صراع سياسي حادّ بين نواب مجلس الأمة (البرلمان) ووزارة التربية من جهة، وبين الأخيرة والسلطات الصحية من جهة أخرى، وسط دعوة النواب إلى عقد جلسة خاصة لبحث موضوع الامتحانات الورقية في ظل ارتفاع أعداد الإصابات بفيروس كورونا داخل البلاد، وقرار السلطات الصحية تمديد حظر التجول الجزئي، ومنع مجلس الوزراء الكويتي المواطنين من السفر إلاّ بعد الحصول على لقاح كورونا.

ولا تنحصر النزاعات والانقسامات السياسية الحادة بين نواب مجلس الأمة الذين يهددون باستجواب وزير التربية والتعليم العالي، علي المضف، في حال إصراره على قراره إجراء الاختبارات الورقية، وبين السلطات الصحية التي أعربت عن شكوكها في الاختبارات الورقية، خصوصاً مع ارتفاع الإصابات، بل تمتد إلى أروقة وزارة التربية نفسها والقيادات التربوية التي خرج بعضها ليطالب بالعودة عن قرار الاختبارات الورقية.

ويقول رئيس مجلس إدارة جمعية المكتبات والمعلومات الكويتية، وهو أحد قياديي القطاع التربوي في الكويت، عبد العزيز السويط، لـ«العربي الجديد»: «الأجواء العامة لا تسمح بإجراء أي اختبارات ورقية، نظراً لازدياد عدد الإصابات وعدم جهوزية المدارس وتطابقها مع الشروط الصحية».

ويؤكّد مديرو مدارس عدم تأمين غالبيتها في البلاد بالشروط الصحية، وعدم تمكن المعلّمين من تحمل المسؤولية في حال وجود إصابات داخل المدرسة. ويتحدث سعود الحربي، وهو مدير مدرسة ثانوية حكومية في الجهراء لـ«العربي الجديد» عن ضرورة تأجيل الاختبارات الورقية. ويقول: «كنت من أشد المؤيدين للعودة السريعة إلى المدارس، وعودة تلاميذ الثانوية العامة إلى مقاعدهم وأداء الاختبارات، إلاّ أنّ ارتفاع أعداد الإصابات بكورونا وفشل برامج تدريب المعلمين على العمل في ظلّ الشروط الصحية، وعدم تأمين هذه الشروط في معظم المدارس، كلّها أمور تستدعي تأجيل هذه الاختبارات، أو إجراءها عن بُعد».

ووجهت وزارة الصحة الكويتية كتاباً إلى وزارة التربية، قالت فيه الوكيلة المساعدة لشؤون الصحة العامة، بثينة المضف، إنّ السلطات الصحية نفذت «زيارات عشوائية لتقييم جهوزية المدارس بدءاً من أواخر إبريل/نيسان الماضي، نظراً لتأخر تقييمها من قبل فرق وزارة التربية، وكانت النتيجة النهائية عدم جهوزية مدارس وزارة التربية لإجراء الاختبارات الورقية أو عودة التلاميذ إلى مقاعد الدراسة». ويُهدّد نواب مجلس الأمة، وزير التربية، باستمرار، بتحميله المسؤولية السياسية إذا ما ذهب تلاميذ الثانوية العامة إلى صفوفهم لإجراء الاختبارات، في وقت تتواصل الاجتماعات المارثونية بين لجنة الشؤون التعليمية في مجلس الأمة وبين مسؤولين من وزارتي التربية والصحة، إذ يحاول كلّ طرف من الأطراف إقناع الطرف الآخر بوجهة نظره من دون نتيجة.

وقال رئيس اللجنة التعليمية في مجلس الأمة، الدكتور حمد المطر، إنّ إلغاء الاختبارات الورقية بات ضرورة، اقتداءً بتجارب الكثير من الدول ومنها السعودية وتركيا، مؤكداً أنّ أسر التلاميذ أصبحت تحت ضغط نفسي، وأسعار الدروس الخصوصية وصلت إلى 50 ديناراً (نحو 166 دولاراً) للدرس الواحد.

ويقول عضو اللجنة التعليمية في مجلس الأمة، فايز الجمهور، لـ«العربي الجديد»: «طالبنا وزير التربية مرات عدة بتحمل مسؤوليته السياسية والاجتماعية والصحية إذا غامر بزجّ أبنائنا في المدارس لأداء الاختبارات الورقية، ولن نتردد في اتخاذ أيّ إجراء سياسي لوقف ذهاب التلاميذ إلى المدارس في ظل انتشار الفيروس، وتصاعد الإصابات والوفيات». يضيف: «من مسؤولية السياسي أن يحمي الشعب الذي انتخبه، وهذه مسؤوليتنا ولن نتخلى عنها».

لكنّ وزارة التربية ما زالت مصرة على ضرورة إجراء الاختبارات الورقية، مؤكدة أنّها الطريقة المثالية للتأكد من مقدار ما حصل عليه التلاميذ من علم، ووقف الغش الذي وصلت بسببه نسب النجاح إلى مائة في المائة، العام الماضي.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الأسباب موجودة

انتهت لجنة الشؤون التعليمية في مجلس الامة إلى تقرير نهائي قالت فيه إن من الواجب على وزارة التربية تأجيل الاختبارات الورقية حفاظاً على صحة الطلاب، وان الاسباب الصحية التي تم تأجيل العام الدراسي الفائت على أساسها لا تزال موجودة هذا العام، متهمة وزارة التربية بالتفريط في حياة الطلاب.

تحقيق

منذ تفشي وباء كورونا في مصر، كان الأطباء في الواجهة للتصدي له، من دون أن تعمد الدولة إلى تقدير جهودهم سواء مادياً أو معنوياً، على الرغم من وفاة أكثر من 500 طبيب وطبيبة بالفيروس

أطباء مصر ضحايا كورونا والنظام الصحي

التحديات كبيرة (الحمد حسن/ فرانس برس)

القاهرة ـ العربي الجديد

يومياً، بل على مدار الساعة، تتلقى طبيبة الأمراض الصدرية المصرية «ع. م.»، التي تعمل في مستشفى حميّات العباسية في القاهرة، الكثير من الرسائل من المواطنين عبر تطبيق «واتساب» تتضمن عشرات الصور المنجزة بتقنية التصوير المقطعي أو بتقنية الرنين المغناطيسي.

تفتح الطبيبة الشابة تطبيق «واتساب» كلّما تسنّى لها رؤية هاتفها الخلوي، لترد على أسئلة المواطنين الذين يشتبهون بإصابتهم بفيروس كورونا الجديد. تعمل من دون إجازات في المستشفى، الذي يستقبل المصابين بالفيروس منذ ظهور أول حالة إصابة في البلاد منتصف فبراير/ شباط من العام 2020. دائماً ما كانت ترد: «اعزل نفسك في حال ظهور أيّ أعراض لكورونا. العدوى جماعية والوقاية هي الملاذ الوحيد» لجميع المشتبه بإصابتهم بالفيروس قبل إجراء فحص كورونا.

«ع.م.» حالها حال كثيرين في القطاع الطبي، ما زالت تقف في الصفوف الأمامية لمجابهة الوباء العالمي، رغم الإهمال الذي يتعرض له الأطباء في بلادها، عدا عن عدم تقديرهم. وتقول: «على الرغم من كلّ ما تتعرض له الطواقم الطبية في مصر، أنا فخورة بزملائي ومهنتي، وكلّ طبيب مصري يعمل في هذا التاريخ المفصلي من حياتنا، يسطّر زملاء لنا يومياً. نودعهم ونكمل الطريق والعهد».

وتوفي 516 طبيباً وطبيبة نتيجة إصابتهم بفيروس كورونا، كان أخرهم الطبيب إيهاب سراج الدين، مدير عام خدمات نقل الدم القومية بوزارة الصحة المصرية، والذي كان مشرفاً على عمليات نقل بلازما المتعافين إلى المصابين بالفيروس. ويواجه الأطباء في مصر، كما في العديد من الدول، تحديات كثيرة، في ظلّ احتمال إصابتهم بالعدوى، وساعات العمل الطويلة والمرهقة، والتعرض للعنف أحياناً من المرضى أو ذويهم من دون أن تحميهم أيّ جهة.

ويأتي تفشي الوباء في وقت يواجه العاملون في القطاع الطبي ضعفاً في الأجور، ونظاماً صحياً متهالكاً، عدا عن النقص الكبير في عدد الأطباء، في ظل تزايد هجرة العاملين في القطاع الصحي، خصوصاً الأطباء، على مدى العقود الماضية، بحثاً عن ظروف عمل وفرص أفضل.

وقدم الأطباء وغيرهم من العاملين في القطاع الصحي تضحيات كثيرة لمواجهة الوباء. وفي وقت سجلت نقابة أطباء مصر نحو 500 من أعضائها ضحايا للفيروس، كانت الولايات المتحدة، التي تحتل المركز الأول عالمياً لناحية أعداد الإصابات والوفيات بكورونا، قد سجلت وفاة 600 طبيب وطبيبة من بين 3600 من ضحايا الطواقم الطبية من مجموع وفيات القطاع الطبي في البلاد.

مع ذلك، فإنّ وفاة هذا العدد من الأطباء لم يستدع قلق النظام ممثلاً بوزيرة الصحة هالة زايد. وبدلاً من الاعتراف بالأزمة ومحاولة البحث عن حلول لها، قلّلت الأخيرة من أرقام الوفيات بين الأطباء بسبب طبيعة عملهم، بحجة أنّ من توفوا في مستشفيات العزل عددهم 115 طبيباً فقط. أما البقية، فتوفوا نتيجة ما أطلقت عليه عدوى مجتمعية، أي ليس خلال عملهم في المستشفيات. تصريح زايد ردت عليه منظمات مجتمع مدني مصرية قائلة إنّ «اقتصار وفيات الأطباء من جراء كورونا على مستشفيات العزل التابعة لوزارة الصحة فقط يستبعد الأطباء العاملين في مستشفيات أخرى، مثل مستشفيات الصدر والحميّات، التي تتعامل مباشرة مع المصابين بكورونا. أولئك الأطباء على تواصل مع المشتبه بإصابتهم بالفيروس. كما يُستبعد العاملون في بقية مستشفيات وزارة الصحة والوحدات والإدارات الصحية، والعاملون في القطاع الخاص، علماً أنّ الوزارة تتحمل مسؤولية الإشراف الفني والتنظيمي والوقائي».

ومع وصول الجائحة الآن إلى مرحلة العدوى المجتمعية، يصعب تحديد مصدر العدوى التي يتعرض لها الطبيب. وتعجز إجراءات الرصد والتقصي في هذه المرحلة عن تحديد سبب أو مصدر الإصابة. لذلك، يصعب في الوقت الحالي القول إنّ البعض أصيب خلال عمله أو خارج مكان العمل.

من جهة أخرى، فإنّ محاولة التقليل من أرقام الوفيات بين الأطباء، والتكتم الذي تتعامل به وزارة الصحة مع أعداد الإصابات والوفيات بين بقية أفراد الطواقم الطبية، ونقص البيانات وغياب الشفافية، لا يمكن أن تساعد في إيجاد حلول لهذه الأزمة، بل تؤدي إلى غياب الثقة، سواء من قبل الطواقم الطبية أو المواطنين، في الإجراءات المتخذة من قبل الدولة، فضلاً عن التأثير السلبي على معنويات الطواقم الطبية التي لا ترى حتى الآن تقديراً كافياً لعملها أو لتضحياتها. وتُطالب منظّمات المجتمع المدني الحكومة بتقدير تضحيات الطواقم الطبية، ومعاملتهم نفس معاملة ضحايا الجيش والشرطة من الناحية المادية. وكانت نقابة الأطباء على رأس المطالبين بذلك من دون أن تلقى هذه المطالب أية استجابة حتى الآن.

ويمنح صندوق ضحايا الجيش والشرطة مزايا غير موجودة في صندوق مخاطر المهن الطبية. على سبيل المثال، يمنح الأخير تعويضاً مادياً لمرة واحدة على سبيل المكافأة، على العكس من صندوق ضحايا الجيش والشرطة الذي يلزم الدولة براتب شهري، والذي يتمتع بموارد كبيرة في مقابل محدودية موارد صندوق مخاطر المهن الطبية.

وتحاول الحكومة المصرية على قرار رفضها ضمّ الأطباء إلى صندوق «شهداء الشرطة والجيش» والإبقاء على قيمة بدل العدوى للأطباء في مصر وهي 19 جنيهاً مصرياً (نحو دولار أميركي واحد). وبعد صراع قضائي بن نقابة الأطباء ووزارة الصحة، خصصت الحكومة بدلاً تحت عنوان «بدل مخاطر المهن الطبية» تم اعتماده بعد تفشي كورونا وارتفاع أعداد ضحايا الأطباء والعاملين الصحيين، نتيجة وجودهم في الصفوف الأمامية لمواجهة الوباء.

ونصّ قرار زيادة بدل مخاطر المهن الطبية على أنّه «بالإضافة إلى ما يتقاضاه أعضاء المهن الطبية المخاطبون بأحكام هذا القانون من بدلات أخرى مقررة عن مخاطر العدوى في أيّ تشريع آخر، يمنح أعضاء المهن الطبية المشار إليهم بدل مخاطر المهن الطبية شهرياً، وفقاً للفئات الآتية: 1225 جنيهاً (نحو 78 دولاراً) للأطباء البشريين، و875 جنيهاً (نحو 55 دولاراً) لأطباء الأسنان والصيادلة والأطباء البيطريين والمختصين في العلاج الطبيعي، و790 جنيهاً (نحو 50 دولاراً) للمصرّضين الجامعيين والمتخصصين في الكيمياء والفيزياء، و700 جنيه (نحو 44 دولاراً) للحاصلين على دبلومات فنية في التمريض».

وبناءً عليه، أصبح راتب ضحايا الأطباء من فيروس كورونا 5600 جنيه مصري (نحو 360 دولاراً أميركياً) عام 2020، وارتفع إلى 6000 جنيه مصريّ (نحو 380 دولاراً أميركياً) عام 2021.

ويقدّر عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية والجامعية والخاصة في مصر بنحو 82 ألف طبيب من جميع الاختصاصات، من أصل 213 ألف طبيب مسجل، بنسبة 38 في المائة من القوى الأساسية المرخصة بمزاولة المهنة، وفق دراسة أعدتها أمانات المستشفيات الجامعية، والمكتب الفني لوزارة الصحة المصرية ومجموعة من الخبراء والمتخصصين، حول أوضاع مهنة الطب البشري واحتياجات سوق العمل من الأطباء البشريين في مصر.

وبحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإنّه حتى عام 2018، كان يعمل 75 ألفاً و700 طبيب و143 ألفاً و200 ممرض في 691 مستشفى حكومياً في مصر، بينما يعمل 25 ألفاً و130 طبيباً و22 ألفاً و800 ممرض في 1157 مستشفى خاصاً. مع ذلك، تعاني مصر نقصاً شديداً في أعداد الأطباء لديها، في ظل هجرة الأطباء منذ سنوات.

وكان تقرير، صادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، قد خلص إلى أنّ مصر شهدت هجرة واسعة للأطباء منذ تفشي جائحة كورونا منتصف فبراير/ شباط 2020. وأكد أنّ مصر تواجه موجة ثانية شديدة وحادة من الوباء، والعدوى فيها أوسع انتشاراً من الموجة الأولى، نتيجة غياب الإجراءات الاحترازية الكافية وهجرة الأطباء إلى الخارج، والتي زادت عقب الموجة الأولى، وقدر عددهم بنحو 7 آلاف طبيب، إلى جانب وفاة عدد كبير منهم نتيجة للفيروس.

516
هو عدد الأطباء المصريين الذين توفوا من جراء إصابتهم بكورونا منذ بدء تفشي الفيروس في البلاد

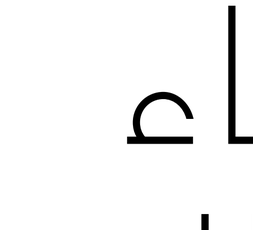

قلّلت وزيرة الصحة من أرقام الوفيات بين الأطباء بسبب طبيعة عملهم

الحكومة مطالبة بتقدير تضحيات الطواقم الطبية

رمضان يُحيي المشاريع الصغيرة في الضفة

تشهد مدن الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة العاطلين عن العمل، خصوصاً لدى فئة الشباب، ما دفع العديد منهم إلى الاستفادة من شهر رمضان عبر فتح الأكشاك والبسطات

رام الله ـ سامر خويرة

انتشرت الأكشاك وبسطات بيع المأكولات والمشروبات الرمضانية بكثرة في مختلف أنحاء مدينة نابلس الفلسطينية، شمالي الضفة الغربية المحتلة، والتي يديرها شبان في مقتبل العمر، وجدوا بتلك الأكشاك ضالتهم لتجاوز ظاهرة البطالة، التي باتت تستشري في المجتمع الفلسطيني.

يضع الشاب عبادة أمين (23 عاماً) أمام منزله، في مدينة نابلس، كشكاً صغيراً لبيع بعض المأكولات الرمضانية. يتحدث أمين عن طبيعة عمله لـ«العربي الجديد» قائلاً: «أعمل في محل لبيع الكاتو والكيك (حلويات)، إذ يتراجع الإقبال على هذه الأنواع في شهر رمضان، كما أنّ المحل يغلق أبوابه خلال فترة النهار، ما دفعني إلى استغلال هذا الوقت لإنشاء مشروعي الخاص». ورغم صغر سنه، يتقن أمين إعداد الأطباق الشهية من الحمص والفلافل، ولم يمض كثير من الوقت حتى بات كشكه محط أنظار جيرانه الذين يقصدونه لتناول منتجاته على مائدتي الفطور والسحور. يشرح أمين أكثر عن مشروعه الخاص: «مصاريف شهر الصوم مرتفعة، لذلك كان لا بد من البحث عن عمل إضافي. يقصدني الزبائن من مختلف أنحاء مدينة نابلس لشراء الحمص والفلافل، وهذا من دون أدنى شك ساعدني في تحصيل مدخول مادي استعين به على تلك المصاريف».

لا يبدو المشهد مختلفاً في شوارع مدينة طولكرم (شمال غربي الضفة الغربية)، فالخمسيني مازن أبو رجب فقد عمله في مشغل الخياطة بسبب تداعيات جائحة كورونا، ليجد في شهر رمضان وسيلة لكسب الرزق، من خلال بيع المخللات على بسطة صغيرة وسط المدينة. يروي أبو رجب قصته التي بدأت في مشغل للخياطة وانتهت على بسطة للمخللات. يقول: «فقدت عملي الذي أتقنه منذ ثلاثة عقود تقريباً بعد إغلاق مشغل الخياطة الخاص بي، ولم أعتد طرق باب الجمعيات الخيرية، لذلك لم يكن أمامي سوى البحث عن عمل بديل لأنفق على عائلتي المكونة من سبعة أفراد، أكبرهم طالب جامعي في سنته الدراسية الأخيرة. وبعد نصيحة أحد الأصدقاء بيع المخللات، أعجبتني الفكرة ولم أخجل منها، خصوصاً أنّه عمل حلال في شهر الخير والبركة». وبالفعل، وضع أبو رجب بسطة عليها أوعية تضم أصنافاً شهية من الزيتون الأخضر والأسود والمخشو بالشطة (الفلفل الحار) أو الجوز، إضافةً إلى العديد من أنواع المخللات المنزلية، مثل مخلل اللفت والباذنجان والخيار والقرنبيط وغيرها. ويقول أبو رجب: «أكرمني الله بدخل ممتاز، فهذه المُقبلات تزين الموائد في رمضان، تماماً كمشروب التمر هندي أو الليمون، وأسعارها في متناول الجميع، فثمن الكيلو المُشكل منها نحو عشرين شيقلاً (نحو 6 دولارات)».

وتنتشر بسطات بيع المشروبات الرمضانية في المدن الفلسطينية، فكيفما تنقل المرء يصادف العديد منها، التي تقدم لزبائنها أنواعاً عديدة من المشروبات التي تزين المائدة الرمضانية. وكما باقي مناطق الضفة، انتشرت في مدينة طوباس، شمال شرقي الضفة، والقريبة من الأغوار، محلات بيع العصائر، فالشاب أمجد سلمان، الذي يشتهر ببيع عصير اللوز والكركديه، تشهد بسطته الصغيرة إقبالاً كبيراً من كثيرين. بدأت رحلة سلمان مع العصائر بعيد تخرجه قبل خمسة أعوام من كلية الهندسة، ليجد نفسه عاطلاً عن العمل، ما دفعه للعمل لفترة قصيرة داخل مطعم في إحدى مستوطنات الاحتلال في منطقة الأغوار، وهناك تعلم صناعة العصائر الطبيعية، ليقرر بعدها ترك المستوطنة وفتح مشروعه الخاص لبيع المشروبات داخل مدينته، والذي افتتحه في اليوم الأول من شهر رمضان. عند سؤاله عن مكونات عصير اللوز، يضحك سلمان رافضاً الإفصاح عن طريقة تحضيره قائلاً: «هذا سرّ الصنعة، وما يفرحني أنّه لقي ترحيباً من قبل الأهالي، وبات الزبائن يطلبونه يومياً، رغم أنّ سعره أغلى من بقية أنواع العصائر التقليدية».

ولا تقتصر بركة رمضان على نهاره، فالفترة المسائية تُعدّ مصدر رزق لعدد كبير من العاطلين عن العمل، كالشاب سامر محروم، الذي اشترك مع بعض أصدقائه في صناعة وبيع الكنافة (حلوى) على الفحم، والتي لاقت ترحيباً من قبل الأهالي الذين يجتمعون لشراء الكنافة في منطقة باب الساحة، في البلدة القديمة في مدينة نابلس. ويشرح محروم عن مشروعه قائلاً: «نابلس والكنافة اسمان لا يفترقان. لذلك بادرنا إلى إنشاء مشروع صغير لبيع الكنافة بعد شيّها على الفحم بدلاً من الغاز. نصنع أطباقاً صغيرة تكفي لشخص واحد، ولم نتوقع هذا النجاح الباهر، خصوصاً أنّنا اخترنا منطقة محببة للأهالي، وهي الساحة الملاصقة لمسجد النصر في البلدة القديمة في نابلس، والتي تحيط بها المواقع الأثرية».

يقف أمين إعداد أطباق شهية من الحمص والفلافل (العربي الجديد)

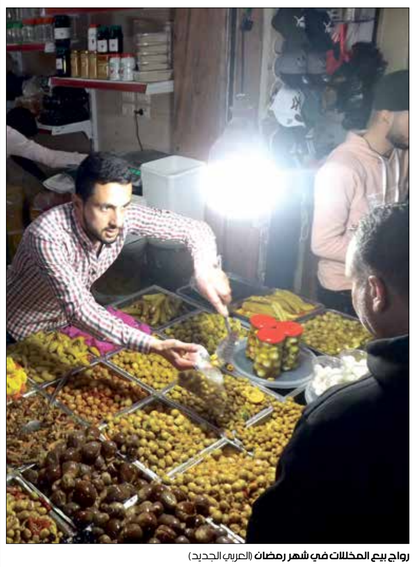
رواج بيع المخللات في شهر رمضان (العربي الجديد)

حلويات تقليدية وحشائش و«شاربات» في رمضان الجزائر

يُعَدّ شهر رمضان فرصة لهؤلاء الذين يسوّقون بضائع موسمية خاصة به. وتكون هذه البضائع بمعظمها تقليدية تخصّ بلداً أو منطقة من دون سواهما. هذه هي الحال في الجزائر، كما هي في كل البلدان المحتفية بهذه المناسبة

حشائش في الجزائر في غياب تدابير الوقاية من كورونا (العربي الجديد)

الجزائر ـ كمال بوحدة

في شهر رمضان، تمتلئ أسواق الجزائر بالسلع والمنتجات الغذائية الموسمية. وفي حين يتمكّن الجزائري من العثور على بعض منها في أوقات أخرى، إلا أنّ ثمّة أنواعاً كثيرة لا تتوفّر إلا في هذا الوقت من العام، فتكون موسمية عن حقّ. وتُعرَض تلك البضائع في واجهات المحال وعلى الأرصفة وعند مداخل الأسواق، إذ يغتنم بائعوها هذا الشهر لجني الأرباح نتيجة إقبال الجزائريين الكبير عليها.

ومنها نذكر الحشائش، وتحديداً المعدنوس أو البقدونس والقصبر أو الكزبرة والكرافس المطلوبة لتحضير أطباق الإفطار، بالإضافة إلى الحلويات التي تفرض نفسها في مثل هذه الأيام، من قبيل الزلابية وقلب اللوز والقطايف، فتزيّن موائد السهرات عندما تجتمع العائلة والأحبة. ولا ننسى «الشاربات» وهو مشروب يصنع بطريقة تقليدية وله نكهته الخاصة.

والإقبال على هذه المنتجات ينعش التجارة في هذه الأيام، إذ يدفع شباناً كثراً إلى اغتنام الفرصة لجني المال، فيما يلجأ آخرون إلى تغيير نشاطهم تماشياً مع متطلبات السوق، خصوصاً إذا كانت أعمالهم تعرف ركوداً كبيراً في شهر رمضان. الشاب حكيم واحد من هؤلاء، وهو يملك محلاً في مدينة حجوط في ولاية تيبازة غرب العاصمة الجزائرية، يقصده مئات الزبائن لشراء حلوى قلب اللوز التي تُعَدّ من الحلويات الأكثر شعبية في البلاد. يقول حكيم لـ«العربي الجديد» إن الأمور ليست سهلة في هذا العام، «خصوصاً مع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية التي تُستخدم في صناعة الحلويات، لا سيّما الزيت، وهو ما زاد الطين بلة فصرنا مضطرين إلى رفع الأسعار مقارنة بالأعوام الماضية». يضيف حكيم أنّ «صناعة قلب اللوز هي حرفة توارثناها أبًا عن جدّ، ومحلّنا معروف على مستوى المنطقة، وفي شهر رمضان نضاعف نشاطنا، لأنّنا نتلقى الطلبات من تجار صغار يتكفلون ببيع منتجاتنا في بلديات أخرى. لكنّنا وجدنا صعوبة كبيرة في هذا العام لاقتناعهم بضرورة رفع الأسعار تماشياً مع غلاء المواد التي نستخدمها».

تنتعش التجارة الموسمية فيغتنم جزائريون كثر الفرصة لجني المال

يستاجر كثر محلات لبيع الخبز التقليدي ومشروبات رمضان وحلوياته

في سياق متّصل، يعمد شبان كثر إلى استئجار محلات لبيع مشروبات رمضان وحلوياته بالإضافة إلى الخبز التقليدي، ويسعون إلى أن تكون المواقع مميّزة على مقربة من الأسواق الشعبية وأماكن تجمّع المواطنين، ليضمنوا ترويجاً جيداً لسلعهم. كذلك يعمد أصحاب مطاعم ومحلات وجبات سريعة إلى تغيير نشاطاتهم، فيتوجهون إلى بيع المشروبات التي تصنع يدوياً إلى جانب أخرى غازية، فيما يعرضون أطباق حلويات من مختلف الأصناف. إبراهيم واحد من هؤلاء، علماً أنّه يملك مطعماً في وسط مدينة شرشال العتيقة في ولاية تيبازة. وهو في هذه الأيام، ينهمك منذ الصباح في تحضير «الشاربات» أو عصير الليمون الطبيعي بوصفة خاصة ينافس من خلالها نظراءه، فيجذب أكبر عدد من الزبائن. يقول إبراهيم لـ«العربي الجديد» إنّه «مع توقف نشاطنا الخاص في المطعم في خلال رمضان، نضطر إلى تغيير نشاطنا. ونعمد منذ أعوام إلى ذلك، فنبيع الحلويات والمشروبات والخبز التقليدي حفاظاً على مدخولنا حتى نتمكن من دفع رواتب عمال المطعم، ومسايرة متطلبات الزبائن في رمضان». يأتي ذلك في حين أنّ الأزمة الوبائية أثّرت بشكل بالغ على الوضع الاجتماعي وعلى النشاط التجاري في البلاد.

ويرى جزائريون كثر شهر رمضان فرصة مواتية للاسترزاق، مثل الشاب سليم الذي يبيع الحشائش منذ سنوات، والتي تعرف طلباً متزايداً في رمضان من قبل القصبر والبقدونس والنعناع والكرافس والسبانخ أو السلق. فيتنقل بسيارته الخاصة في عدد من الأسواق، حيث يوزّع كمية كبيرة منها على بعض التجار بعد شرائها من الفلاحين، خصوصاً في سوق المكسيك المشهور في مدينة القليعة على مقربة من العاصمة الجزائرية. ويقول سليم لـ«العربي الجديد»: «متعلق بزبائني، وهذا ما يجعلني أتردد إلى سوق المكسيك يومياً من أجل بيع الحشائش، بالإضافة إلى الزيتون والخبز المصنوع في البيوت وفي الفرن الطيني وشرائح العجين التي تُعرف باسم «الديول». وهي تستخدم في إعداد أصابع محشية بالتوتة والجبن ومسحوق البطاطا. وأنا أحرص على اختيار النوعية الجيدة حفاظاً على سمعتي. وبعد انتهاء شهر رمضان، أختار تجارة أخرى تتناسب مع المرحلة».

وبينما تأثّر بائعو المنتجات الموسمية في رمضان الماضي بسبب حظر البيع والتجوّل تطبيقاً لتدابير الوقاية من فيروس كورونا الجديد، يسعى هؤلاء هذا العام إلى تعويض ما فاتهم، خصوصاً أنّ السلطات سهّلت الأمور هذا العام من خلال إتاحة مساحات لتصريف المنتجات وتنظيم نشاط الباعة.

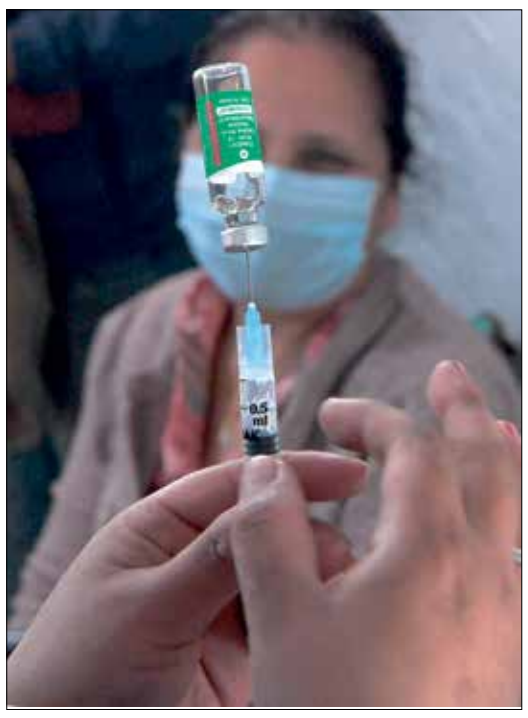

كورونا النيبال

أزمة أسرّة وأكسجين في المستشفيات

يُحذّر أطبّاء في النيبال من أزمة كبيرة بعد تسجيل ارتفاع في أعداد الإصابات بفيروس كورونا، في وقت تعاني فيه المستشفيات بسبب نفاد الأسرّة والأكسجين. وقال رئيس مستشفى الطب المتقدم والجراحة في كاتماندو، جيوتندرا شارما: «في الوقت الحالي، لا أسرّة متاحة في أيّ مستشفى يعالج مرضى كورونا. حتّى لو وُفّر أيّ أسرّة، هناك ندرة هائلة في الأكسجين، ولسنا في ذروة هذه الأزمة». في المستشفى، كُدِّسَت الأسرّة الإضافية لاستيعاب المزيد من الأشخاص من خلال قائمة انتظار. وقال شارما: «في الحالات القصوى، يمكن أن يموت الناس في الشوارع»، مضيفاً أنه «ليس من الممكن زيادة سعة المستشفيات على الفور». في مستشفى تريبهوفان الجامعي التعليمي الذي تديره الحكومة، كان العديد من مرضى كورونا مستلقين على أسرّة وُضعت على شرفة في الطابق الأرضي، حيث يحصلون على الأكسجين. «هؤلاء محظوظون، فقد أُبعِد الآخرون بسبب عدم وجود مساحة أو معدات كافية» يوضح شارما. وقال بيشال دكال، الذي عمل مع مرضى فيروس كورونا منذ بدء تفشي الوباء: «نحن غير مهيئين، وتنقصنا الموارد والقدرات لأداء أي شيء متوقع».
وفرضت السلطات إغلاقاً الشهر الماضي في المدن والبلدات الرئيسية، وأوقفت النيبال هذا الأسبوع الرحلات الداخلية والدولية. وتعهدت الحكومة مرات عدة بزيادة عدد أسرّة المستشفيات وتعزيز العلاج والإجراءات الوقائية. مع ذلك، لم يكن هناك أيّ تغيير كبير.
وبدأت النيبال حملة التطعيم في يناير/ كانون الثاني الماضي، بمليون جرعة من لقاح أسترازينيكا تبرعت بها الهند.

(أسوشييتد برس)
(الصور: فرانس برس، Getty)